ترجمات | 26 ديسمبر 2015

المعتقدات الدينية والمعتقدات السياسية

مارسل غوشيه
ترجمة: منوبي غباش

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2015
All rights reserved © 2015

الملخص:

القاسم المشترك بين الدين والسياسة هو الاعتقاد. ولكنّ الاعتقاد الديني والاعتقاد السياسي ليسا متطابقين، فكلّ واحد منهما يحتاج إلى مجال خاص يتبلور فيه ويُنتج فيه مفاعيله الخاصة. إنّ وظيفة الدين، بصفته منظومة عقائدية، هي توحيد مجموعة من الناس وتحقيق استمرار المجتمع موحداً في إطار صيرورة التاريخ. وللسياسة كذلك الدور نفسه، مع أنها تختلف عن الدين من حيث إنها تنتمي إلى مجال المحايثة. يرى مارسيل غوشيه، من خلال قراءته لتاريخ الغرب الأوروبي، أنّ الدين المسيحي تحوّل تدريجياً إلى إيديولوجيا، وفقَدَ بالتالي انتماءه لدائرة التعالي. لقد كان ذلك نتاج الصيرورة التاريخية التي غيّرت طبيعته وقطعت صلته بالمطلق فأصبح دنيوياً علمانياً. يُسمّي غوشيه هذا المسار التاريخي الذي عرفته المجتمعات الأوروبية بمسار "الخروج من الدين". وهو لا يقصد بذلك انتهاء وظيفة الدين في المجتمعات أو تخليها عنه. الخروج من الدين يعني تحوّل الدين أو بالأحرى تحويل الدين إلى إيديويولوجيا.

كان أثر التاريخ على الدين حاسماً، فقد جعله يتحوّل من رؤية مطلقة ومتعالية إلى مجرّد "عقيدة فردية" أو "رأي ديني" من بين آراء مختلفة تتنازع المشروعية في فضاء النقاش العام والاقتراع السياسي. ذلك ما يسمّيه الكاتب "علمنة الدين". ولعل الفكرة الأساسية التي تدعو إلى التأمل في مقالة غوشيه هي أنّ الدين مازال يحتل مكانة في مجتمع الإيديولوجيا المعاصر، وذلك من خلال استمرار مبدأ الوحدة (الواحد) الديني كمبدأ موجّه للإيديولوجيات على اختلافها.

المعتقدات الدينية والمعتقدات السياسية(*)

هناك طريقتان لتناول المشكل: الأولى تحليلية، وتتمثل في التساؤل أولاً عن طبيعة ومكانة الاعتقاد في اشتغال العقل البشري، والثانية في طلب ما يميز المعتقد الديني عن كلّ المعتقدات الممكنة، ثم البحث فيما يجمع ويميز المعتقد السياسي عن المعتقد الديني، وذلك ابتداء بما يجعل السياسة موضوع اعتقاد. وهناك طريقة تاريخية لمعالجة المشكل، وهي التي سأتبعها.

يجمع هذا الزوج المفهومي: المعتقد الديني والمعتقد السياسي، بين ما هو جوهري في حركة المجتمعات وحركة العقول منذ قرنين. إنّه يعيّن ما يبدو لي أنه يتوجب أخذه على أنّه الواقعة المولّدة للمجتمعات المعاصرة، يعني مسار الخروج من الدين[1]. إنّه يشمل المرور من مجتمع خاضع منظم بواسطة الدين إلى مجتمع مستقل، يستمدّ من ذاته قانونه، ويطرح على نفسه حكم نفسه كمثل أعلى. مجتمع يطور في سبيل ذلك خطاباً حول نفسه، يقطع مع الخطاب الديني ومع المعتقدات المخالفة للاعتقاد الديني. نستطيع أن نسمّي هذا النوع من الخطاب والاعتقاد "الإيديولوجيا".

سأهتمّ في لحظة أولى بوصف هذا المرور من الدين إلى الإيديولوجيا، من المعتقد الديني إلى المعتقد السياسي. وسأحاول انطلاقاً من هذا وذلك في لحظة ثانية أن أرسم بالتوازي مسارات المعتقد الديني والمعتقد السياسي. سيتعلق الأمر من جهة بالتساؤل عن مآل الدين في عالمٍ لم يعد ينظمه، ومن جهة أخرى بتمحيص ما تستعيره الإيديولوجيات في تطورها من الدين الذي تحل محله - يمكنها أن تستعير منه الكثير مثلما يبين ذلك ما يُسمّى بحقّ الديانات العلمانية religions séculières - وسنرى في الأخير، في نهاية هذا المسار وفي لحظة ثالثة وأخيرة، أننا بصدد عيش لحظة هامّة من هذا التاريخ الطويل، لحظة الانفصال في العمق بين الاعتقاد الديني والاعتقاد السياسي، وهي اللحظة التي تغيّرهما معاً.

سأحاول بعبارة أخرى، أن أستخرج معطيات المشكل التحليلية من إعادة البناء التاريخية لمساره، إذ لا يمكن معالجته بطريقة صحيحة إلا وهو يتحرك.

*- Marcel Gauchet, La démocratie contre elle-même, Éditions Gallimard, Paris, 2002, pp. 91-108.
1- «Le processus de sortie de la religion».

من الدين إلى الإيديولوجيات

إنّ الانتقال من الدين إلى الإيديولوجيا حصل في أوروبا بين عامي 1750 و1850، خلال الثورة الفرنسية، يجد تعبيره الأبرز في ميل زمن الماضي الاجتماعي نحو المستقبل. الاعتقاد الديني هو اعتقاد في سلطة الماضي، وأمّا الاعتقاد السياسي الذي يظهر بسبب هذا التحول فهو اعتقاد في سلطة المستقبل. إنّ الانتقال من عالم التبعية l'hétéronomie إلى عالم الاستقلالية l'autonomie يدور حول مجيء الوعي التاريخي، بمعنى الوعي بالطابع "المنتِج" للصيرورة. كلّ المجتمعات هي مجتمعات تاريخية بحكم أنها خاضعة للتغير، ومع ذلك فهي لا تنسب بالضرورة خاصية مولِّدة لهذا التغير. لقد وعت نفسها بصفة عامة، على العكس من ذلك، عبر كلّ التاريخ باعتبارها محددة بصورة ثابتة في نظامها الأساسي بقوى متعالية. هنا يكمن تحديداً اختيار الدين الذي هيمن على الجزء الأكبر من تاريخ الإنسانية في إنكار قدرته الذاتية على أن يحدد نفسه ويكون ذاته وفي نسبة تلك القدرة إلى آخرين، إلى كائنات فوق طبيعية، أجداد مؤسسين، آلهة آمرين أو إله واحد خالق. يظهر أنّ القطيعة المميزة للمجتمعات الحديثة تكمن في تملك قوّة الفعل هذه، إنها تمرّ عبر الاعتراف بالتاريخ كمولّد للجماعة في الزمان. لقد تمثلت المرحلة الأولى من تلك الولادة في ظهور موضوع التقدّم حوالي 1750، يتعلّق الأمر بانفتاح الاستقلالية على الصيرورة. لا تتمثل الاستقلالية في حكم الذات المجرّد بل في الإنتاج العيني للذات. وكذلك فالوعي بالتاريخ لا يتلخص في وعي سلبي بقوة الديمومة المولّدة بل إنّه يمتد إلى وعي فعّال بضرورة العمل من أجل التغيرات المنتجة. إنّ المجتمع الذي يخرج من الدين هو مجتمع ينتظِمُ بهدف تغيّره الذاتي نحو الأفضل، مجتمع تتوجّه فيه الأنشطة الفردية والجماعية نحو المستقبل. (وفي ذلك) يقاس اقتدار الذات على الزمان. إنّ هذه الصيرورة التي ولّدت العالم الذي نحن فيه تستدعي تفكيك وتفسير الماضي. إنها تجبر على القيام باختيارات في الحاضر يجب تبريرها. إنّها تتطلب تخيّل المستقبل، توقّعه واختراق غموضه. ستُجيب الإيديولوجيا باعتبارها عقيدة سياسية على جملة هذه المطالب.

لنفكّك أكثر هذا الانتقال الحاسم. إنّ من اللازم للقيام بذلك الصعود إلى ما وراء الدين محدداً كمعتقد فردي كما نعرفه اليوم. لقد كان الدين، في البداية وإلى عهد قريب، طريقة وجودٍ، شكلاً لانتظام المجتمعات البشرية، ذلك هو معنى التبعيّة. في هذا الإطار يشمل المعتقد الديني التنظيم الجماعي، إنّه اعتقاد في الآخر ما فوق الطبيعي الذي يعطي القانون المشترك لما هناك ولما هو تحت. ولكنّ هذا الارتباط باللامرئي هو في الوقت نفسه ارتباط بالماضي. إنّ نظام التبعيّة هو أصلاً نظام ماضوي. والتلازم ليس واضحاً بصورة مجرّدة، ومع ذلك فإنّه أساسي لفهم أشكال وسيْر مجتمعات الدين. تعني الخارجية الميتافيزيقية الجذرية الأسبقية الزمنية للأساس. لا شأن لنا بانتظام العالم الذي نعيش فيه، فهو معطى لنا و"مفروض" علينا من جهة متعالية. تتحدد

علوية مصدره بأسبقيته بالنسبة للإرادة الإنسانية. إنها تهيمن على هذه الأخيرة بقدر ما تقدم نفسها باعتبارها دائماً سابقة عليها. نحن نتقبّل النظام الذي يشدّنا إلى بعضنا بعضاً، وعلينا أن ننقله كما تلقّيناه. بهذا المعنى تكون مجتمعات الدين مجتمعات تقليد بالمعنى المتداول الذي نعطيه عادة لهذه الكلمة.

لا يتعلق الأمر بنسق من المعتقدات والتمثلات فحسب، فعلوية وأسبقيّة الأساس تترجمان في تنظيم الرابطة الجماعية. وهكذا تتجسد في "شكل سلطة" تمثّل الملكيّة صورتها الأفضل. الملك هو تجسيد لفرض مبدأ نظام لما قبل ولما تحت في شخصٍ بعينه. إنّ العلوية والسابقية تتجسّدان في شكل رابطة مجتمع، الشكل التراتبي. وذلك بنشر خارجانية الأساس l'extranéité du fondement في كلّ نسيج العلاقات بين الكائنات تحت خاصية الارتباطات والروابط العضوية بين الأعلى والأدنى - إنها التفاوتات الطبيعية بين الكائنات التي تبقيها مترابطة. تتجسّد تلك الرابطة في شكل عالمي للجماعات يمكن القول عنها إنها "كليّة" holiste، أي إنّها تنتظم على قاعدة أولوية الكلّ بالنسبة لأجزائه.

بين عامي1750 و1850 تهاوى كلّ هذا النسق، مع تحويل الزمن المشرع على الماضي نحو المستقبل، مع إعادة التوجيه المستقبلي للتجربة الجماعية. لقد تهاوى كنسق من التمثلات وكنسق للتنظيم بالنظر إلى تقدّم الوعي بأنّ العالم الإنساني يضع نفسه في الزمان. إنّ الحركة، وأنا ألحّ على هذا، هي نظرية وعملية دون أدنى فصل، وقد ترجمت في تنظيم جديد للجماعي. إنّ المجتمع الذي يكتشف نفسه ويُصنع في الزمان إنما هو مجتمع يتوق إلى أن يتكون بتأنٍّ، ويسعى إلى الانتظام من أجل إنتاجه الخاص. من هنا تفجّر إيقاع التغيير الذي يصاحب مجيء وعي التغيير. تقود إعادة الانتشار، تحت علامة التغيير، إلى قلب كلّ ما أطلقنا عليه اسم تنظيم ديني، وهي تغير نظام الأولويات بين السلطة والجماعة. كما أنّ السلطة تتفوّق وتهيمن في العصر الديني نظراً لخارجية وأسبقية المبدأ باعتبارها لسان حاله بين الناس. كذلك يكون التفوّق في عصر التاريخ (التاريخ باعتباره موجّهاً لاستقلالية المجتمع). سيكون الأثر الأول لاكتشاف الخاصية المنتجة للصيرورة الإتيان بتكوين وتطوير هذا المعنى للمجتمع باعتباره مصدراً وبؤرة لتلك الديناميكية المبدعة. تكون الأولوية في المجتمع الديني للسلطة بما هي قوة نظام، وتكون الأولوية في المجتمع التاريخي للمجتمع بما هو قوة حركة، اقتدار على الحركة. في مثل هذا المجتمع تتغير كليّاً فكرة الحكومة المشروعة، إذ لا يمكن إلا أن تصدر عن المجتمع فتكون وظيفتها تلبية حاجاته. بعبارة أخرى، يقود الاتجاه نحو المستقبل إلى شرعنة الحكومة الليبرالية والتمثيلية، هي تمثيلية ما دامت نابعة خصيصاً من المجتمع، وليبرالية ما دام عليها احترام اختلاف المجتمع، بما هو قوة جماعية للابتكار متميز عنها. نرى هنا ولادة "السياسة" بالمعنى الدقيق للكلمة. تصنع السياسة الرابطة بين المجتمع والحكومة. وهي تتطابق مع مجال المداولة الجماعية حول تعيين ومراقبة الحكام، وذلك مع الأخذ في

الاعتبار التغيرات الطارئة التي يمكن أن تحصل في المجتمع. تنتشر في فضاء النقاش هذا التمثلات والمعتقدات الإيديولوجية. ستكون الإيديولوجيا خطاب المجتمع عن ذاته، الخطاب الذي توكل إليه مهمة تفسير تاريخه، وذلك بتبرير الاختيارات التي يتطلبها فعله السياسي في ذاته وبتحديد المستقبل. فيمَ تتمثل أصالة هذا الخطاب؟

أصالة هذا الخطاب متأتية من رشاقة صياغته ومن تعدّدية وظائفه. تجمع الإيديولوجيا بطبيعتها بين ثلاثة مكونات: في المقام الأول نجد المجتمع الذي يدرك نفسه باعتباره منتجاً لذاته في الزمان، وهو بحاجة لتفسير حركة الصيرورة التي ولّدته تفسيراً محايثاً يتعارض مع التبريرات المتعالية للدين. على هذا التفسير أن يستند إلى نظرية في المجتمع تأخذ بعين الاعتبار العناصر والقوى التي تفسّر تلك الديناميكية. هذا هو الجزء العقلاني من الإيديولوجيا، ولكن، في المقام الثاني نجد أنّ هذا المجتمع المتجه نحو المستقبل هو أيضاً بحاجة إلى معرفة نحو أيّ مآلٍ تقوده هذه الديناميكية النابعة منه، هنا نجد الاعتقاد. ليس المستقبل أقلّ قابلية للتغشية من الماوراء. هناك لا مرئي أرضي يستدعي التأمل والإيمان، مثلما يستدعيه اللامرئي السماوي، وهو مهيّأ لإعادة تأهيل الانتظارات المركزة في الماوراء. يتآلف التفسير العقلاني للماضي والحاضر بهذه الطريقة مع الاعتقاد في المستقبل، وبالتالي مع الإيمان والأمل بالمستقبل. العنصر الثالث يتمثل في كون هذه الفكرة عن الماضي وهذه الصورة للمستقبل تنطبقان على الحاضر في شكل اختيارات سياسية على المدى القصير والمتوسط والبعيد كبرنامج مشروع نبوءة. إنّ النقاش السياسي هو نقاش حول التغيّر الممكن وحول التغيير المأمول.

ستكون كلّ إيديولوجيا خليطاً من هذه الأشياء الثلاثة بحسب نسب متغيرة، فهي تجمع بطريقة منسجمة ومتناسقة، كثيراً أو قليلاً، بين عناصر نظرية واجتماعية وتفضيلات سياسية وقناعات تتعلق بالمستقبل. إنها تنشئ تعايشاً بين ادعاء العلمية والواقعية السياسية من جهة والطموح التنبؤيّ من جهة أخرى. في الإيديولوجيا يمكن أن تجاور الصرامة العقلانية الأمل الإسكاتولوجي اللامحدود. يجب التأكيد، ضدّ ادعاء الإيديولوجيات الطبيعي للعلم، على ما لا يمكن استنقاصه من حصة الاعتقاد في سياسة المحدثين[2].

يمكن أن تكون هذه الحصة كبيرة نسبياً، ولكنها غير قابلة للحذف: إنها ملازِمة للتوجه نحو المستقبل الذي لا يعرف أحد كيف سيكون، والذي لا يمكننا تصوّره إلا في شكل حدس وتأمل ويقين، وفي كلمة بوثبة الإيمان. يكفي هذا التشريح الوجيز لأن يجعلنا نستشعر الخاصية الجوهرية للإيديولوجيا. إنّ الخطاب والاعتقاد

[2]- «Il faut souligner, contre la prétention naturelle des idéologies à la science, ce qu'à d'irréductible la part de la croyance dans la politique des modernes».

الإيديولوجيين هما بطبيعتهما متعددان ومتناقضان. حيث ثمة إيديولوجيا تكون أمام إيديولوجيات متنافسة. يتطابق عصر الإيديولوجيا مع نهاية وحْدَة العقول.

هناك ثلاث إيديولوجيات كبرى تركزت في أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد توزّعت بينها العقول إلى اليوم، وهي النزعة المحافظة Conservatisme والليبرالية Libéralisme والاشتراكية Socialisme. إنّ الإيديولوجيات هي في الواقع (نزعات) توجهات (des ismes)، التوجهات الجديدة التي يلاحَظ تكاثرها منذ الثورة الفرنسية. وبالنظر إلى هذه اللاحقة (suffixe) يتحدد على مستوى اللغة التوجه المستقبلي والخاصية الاستشرافية لأنساق التمثلات والقناعات الجديدة. لقد وفّر لها اختبار حقيقة "ثورة" حقوق الإنسان، وانفتاح الأفق التاريخي، وتجسيد الاقتدار الجماعي على الفعل، والتطور في مجال الصناعة المادة التي بها تتحدد. ألا يعطي الماضي النماذج غير القابلة للتجاوز، المميزة لمجتمع منظم، نماذج لا يمكن لحكمة الصيرورة إلا أن تقودنا إليها، على العكس من أوهام القطيعة الثورية؟ أليس الدرس النهائي للحاضر هو أنّ الوقت قد حان لتكريس حقوق الحرية في كلّ المجالات، في الحكم والحياة الاجتماعية والاقتصاد، أم أنّ القوى الجديدة التي يعجّ بها العالم تعِدُنا بمستقبل مختلف جذرياً؟ أليست تمثّلُ علامةً على مجيء تنظيم اجتماعي أرقى من شأنه أن يعطي مضموناً واقعياً للحرية، وذلك بمزاوجتها بالعدالة والمساواة؟ لم يكفّ محتوى المذاهب عن التطور والتأقلم، منذ صياغته الأولى، ولكنّ خطوط الافتراق بين الخيارات بقيت ثابتة بصورة واضحة.

الدين في مجتمع الإيديولوجيا

لا يكفي تاريخ الحساسيات والأفكار الكلاسيكي لإدراك ما يتفاعل في عمق هذا المسار. هذا ما أريد توضيحه بواسطة رؤية متعالية للمسارات المتوازية للمعتقد الديني والمعتقد السياسي منذ اللحظة التي ظهر فيها هذا الأخير تحت ملامح الإيديولوجيا. يجب ألّا نتخيّل تعويضاً مباشراً (لحظياً) لنمط من المعتقدات ولصنف من الخطابات بآخر، فالدين لا يذوي بين عشية وضحاها. إنّه ببساطة يأخذ وظيفته السياسية، سلطته المشرِّعة العليا. وهو في تنافس مع خطاب يتعارض جذرياً مع مبادئه داخل عالم اجتماعي لا يحيط به ولا يضع معاييره، وإن كان المعتقدون (المؤمنون) يشكلون العدد الأكبر منه، بل أغلبيته. ربّ وضعية وخطاب من شأنهما أن يؤثرا فيه، وأن يغيّراه تدريجياً.

سيأخذ هذا التحوّل مظهرين، فمن جهة سيتحوّل الفكر الديني شيئاً فشيئاً إلى إيديولوجيا، أو ينساب في لغة الإيديولوجيا. وسيصاغ المثل الأعلى للمجتمع المسيحي، والذي يجعله الفكر متعارضاً بشكل حاد مع "مجتمع بدون الله"، بلغة تاريخية ودنيوية. لقد اتُّخِذت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه منذ الثورة الفرنسية من

قِبَل المفكرين المناهضين للثورة Contre-révolutionnaires -وهو ما سيجعل منهم، كما هو معروف، روّاد الفكر الاجتماعي. لقد دافعوا عن إصلاح حقيقة الدين المسيحي الاجتماعية والسياسية، ولكن على قاعدة تحليل داخلي وطبيعي لضرورات الآلية (الميكانزم) الاجتماعية والسياسية. لقد أدخلوا عنصر محايثة في سياسة التعالي، العنصر الذي لن يكفّ عن النموّ خلال كامل القرن التاسع عشر. حلم بونالد[3] Bonald ببناء "علم الله والإنسان والمجتمع" الذي ينتمي إلى النظام الإلهي الذي من شأن العقل أن يدركه ويكتشف قوانينه في حاجات البشر. ومن هنا سيكون بإمكان مَنْ خَلَفه استكشاف قواعد الاشتغال الجماعي (les contraintes du fonctionnement collectif) مع نسيان جذوره التيولوجية المفترَضة.

ومن جهة أخرى، سيُعيد الدين من حيث هو اقتناع تعريف ذاته تدريجياً، ولكن بشكل حاسمٍ كـ"عقيدة فردية" Croyance individuelle، كـ"رأي ديني" Opinion religieuse من بين آراء أخرى ممكنة داخل الفضاء التعددي للمواجهة المقترحة في إطار النقاش العام والاقتراع السياسي. لقد تبيّن أنّ النظام التمثيلي وفعل التصويت هما محوّلان رمزيان قويان في الزمان. لقد نقلا مكانة الإيمان Foi، في نظر أنصاره، من المرجع الشامل (الجامع) للمجموعة إلى مجرّد خيار جزئي خاص بالمواطن.

هناك لحظتان قويتان انفصلتا في مسار الاعتقاد الديني التكيّفي على مدى قرنين: لحظة عام 1900، على سبيل الاختصار، واللحظة الراهنة. خلال تلك السنوات الخصبة التي بدأت من 1880 إلى 1914 حصل أمران هامّان: من جهة اكتمال تحوّل الفكر الديني إلى إيديولوجيا، ومن جهة أخرى انخراط الجماهير المؤمنة في اللعبة السياسية للديمقراطية الليبرالية التي كانت آنذاك بصدد التشكّل. لقد صارت الثورة المضادة ثورية بعد أن اكتسبت صبغة قومية. وبعد أن سَرقَت الأمّة من حزب الحركة لتقيم فيها حلمها بالإصلاح تخلّت دون أن تدري عن النظام الذي أراده الله لفائدة حكم إرادة البشر. لقد أعطت (بذلك) تأويلاً عقلانياً وطبيعياً لشكل المجتمع الديني - ملكي، تراتبي، عضوي، جماعاتي- الذي رمت إلى إعادة بنائه. إنها لعلامة على أنّ الفكر قد أقرّ كليّاً في الواقع بالمقدمات (المبادئ) الفكرية للمجتمع التاريخي والليبرالي الذي سعى إلى مقاومته. لقد أصبح التطرّف المضادّ للحداثة anti-moderne ذاته حديثاً رغماً عنه. حدث هذا في وقت دخول الإيمان في السياسة الديمقراطية. وهو، وإن كان لا يتبنّى بالضرورة مبادئها، فإنه يخضع لقاعدة اللعبة الخاصة بها. ومذاك يكون مؤهلاً لتلقي تأثير منطقها. لقد دخل الإيمان في السياسة الديمقراطية من خلال الأحزاب المسيحية أو الأحزاب الموسومة بتبعيّتها التامة للمسيحية، والتي تجعل من الهويّة الإيمانية (الاعتقادية) قوة داخل التعددية الجماعية.

[3]- لويس فيكونت دي بونالد Bonald (Louis, Vicomte de) 1754-1840 هو سياسي فرنسي كان مناصراً للملكية، وقد رفض أفكار ومثل الثورة الفرنسية. (المترجم).

هي إذن قوة نسبية بالنسبة إلى قوى اعتقاد أخرى، وعلاوة على ذلك فإنّ تماسكها مستمدّ من اتحاد وِجهة الناخبين الذين يُظهرون آراءهم بصورة فردية. تتجه الكنائس، من جانبها، إلى أن تأخذ شكل مكوّنات Composantes مجتمع مدني حرّ في انتظامه على قاعدة الانتساب الإرادي لأعضائه. وتفقد رابطة تلك الأحزاب بالدولة، التي تجعل من دعوتها إلى أن توفّر معياراً جامعاً أمراً رسمياً، مشروعيتها، وذلك إمّا بأن تلغَى مع إحداث ضوضاء، كما هو الحال مع قانون الفصل[4] في فرنسا سنة 1905، وإمّا بأن تتمّ المحافَظة عليها بواسطة عطالة العُرف والمؤسسات. نحن شهودٌ، منذ ثلاثين سنة، على وقوع تطور إضافي واسع النطاق. أولاً، فقدت فكرة المجتمع الديني تقريباً كلّ معنى، فشكل التبعية hétéronomie بالنسبة إلينا أصبح تقريباً غير قابل للتفكير فيه، والدعوة إليه أصبحت غير مسموعة خارج الحنين الغامض الذي ليس في استطاعته تحديد موضوعه. ثانياً، بدخول المؤمنين (المعتقدين) في فضاء التعددية والاستقلالية الديمقراطية، أصبح الاعتقاد إيماناً فردياً فتغيّر معناه. لقد انحلت الرابطة بين الاعتقاد الديني والنظام الاجتماعي، فالمؤمن الأكثر ورعاً لم تعد لديه فكرة الانتساب (الانتماء) إلى جماعة مسيحية أخوية un ordre chrétien أو بالأحرى إلى سياسة الله، ما دام مقتنعاً بأنّ الناس هم المسؤولون عن بناء المدينة الجامعة بوسائلهم الخاصة. لقد بدا له أنّ خلط الإلهي بالشؤون الدنيوية التافهة ضرب من الكفر. لقد ساد الاعتقاد بأنّ الاهتمام بالماوراء لا علاقة له بتدبير العالم الدنيوي، وإن كانت تأثيراته ظاهرة فيه.

لنقف على أهمية الحدث: نحن لا نشهد على نهاية الاعتقاد الديني، بل نعاين نهاية الدين كما عُرف قديماً بوظيفته المتمثّلة في تحديد (تعريف) الجماعات البشرية. لقد دخل الاعتقاد الديني عصراً جديداً بالنظر إلى ما كانت عليه طبيعته ووظيفته منذ زمن طويل.

تطور الإيديولوجيا والقالَب الديني

مثلما أنّ الدين لم يختف على حين غرّة، كذلك لم تولد الإيديولوجيا مسلحة من رأسها إلى أخمص قدميها. لقد تكونت وصيغت تدريجياً في جوانبها المختلفة، وتطورت بالتوازي مع تطور مجتمع التاريخ. هذا المجتمع هو مجتمع اخترقه الدين بصورة واسعة ولزمن طويل، ولذلك فهو موسوم بممارسات دينية وبروح الدين في مستوى أعمق من المعتقد المطلوب. ستستشعر الإيديولوجيا تأثيره بصورة دائمة، وستأخذ دمغته حتى

[4]- بتاريخ 3 جويلية (يونيو) 1905 اقترح أرستيد بريون Aristide Brion مشروع قانون الفصل بين الكنيسة والدولة، فتمّت المصادقة عليه في الغرفة النيابية من قبل 341 نائباً بتارخ 9 ديسمبر (كانون الاول) من العام نفسه، وبذلك تحقق انتصار الفريق العقلاني التقدمي وريث فكر "الأنوار" على فريق المحافظين ذوي التوجه الديني الكاثوليكي، وقد كان الفريقان فاعلين أساسيين في ثورة 1789. وهكذا تكرّس التصور الفرنسي للائكية قانوناً. (لكي تحترم الدولة كلّ المعتقدات الدينية يجب عليها ألا تتبنى ديناً بعينه أو مذهباً محدّداً، وأن تعامل الديانات والمذاهب الموجودة فيها على قدم المساواة، أي أن تلتزم بموقف الحياد وتكون دولة لا دينية). (المترجم).

بعد انفصالها عنه. سيكون تاريخ المعتقد السياسي، خلال قرنين، هو تاريخ تحرّره المُركّب من هذا الإرث الديني المؤثر والثقيل.

ليس لهذا الإرث طابع المحتوى الظاهر، بل إنّه يأخذ شكلاً ضمنياً، وهو ما يجعل إدراكه صعباً. إنّه بمثابة مسلّمة مكثّفة وغير قابلة للمساءلة بالنسبة للشكل الجماعي المفروض. وراء الشكل الديني الظاهر كما عرّفناه وكما رأيناه يشتغل كمثّلٍ أعلى في الفكر المضاد للثورة - مَلكية، تراتبية، جماعة- هناك بالفعل شكل خفيّ وعميق، وما تلك الدواليب المَلكيّة أو التراتبيّة إلا أدواته. يمكن تسميته صورة الواحد la forme de l'Un. ولنا أن نفهم من ذلك واحد السماء والأرض الذي يتجسّد بفضل السلطة الوسيطة، واحد الجسم الجماعي والسلطة الذي يتجسد في التدرّج التراتبي، واحد البشر عندما يتكتّلون في جسم اجتماعي. وحدة ثلاثية - وحدة البشر الروحية والمادية، ووحدتهم مع السلطة التي توحّدهم باللامرئي- فيها يتكشّف بدون شك ما هو أساسي لِما كان يمثّل البنية الدينية للمجتمعات. إنّ هذه الوحدة تحدّد دائرة ما هو قابل للتصور concevable وما هو قابل للممارسة praticable فيما يتعلق بأمر ordonnance المؤسسة البشرية التي سيكون من الصعب الانفصال عنها. إنّ المدهش والخارق للعادة هو أنّ هذا الشكل الضمني سيُبين عن قدرته على الاستمرار والنجاة من فعل التحطيم الذي تقوم به الآلات الظاهرة. إنّه سيسكن، خلال القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين، العقول الأكثر رفضاً للمَلكية والأشدّ نزوعاً إلى المساواة والأكثر فردانية ورفضاً للدين. وسيوفّر القَالب اللازم الذي ستصبّ فيه فكرةُ نقيضه: فكرة تاريخ من صنع البشر وموجّه نحو المستقبل. ستهيمن صورة الواحد l'Un المتأتية من عصر التبعية على تعبيرات الاستقلالية الأكثر جذرية. وسيكون الوعد الذي سيتكفّل به المستقبل وَعداً بإصلاح أو ببناء الوحدة الجماعية. ستكون الإيديولوجيات في جزء هام منها خطابات حول شروط ووسائل هذه الوحدة المستقبلية. وبالإمكان أن نتخيّل بسهولة التوجهات الكبرى في هذا المجال: من الجانب المحافظ ثمّة تأكيد على سلطة القانون والخضوع لقانون المجموع، ومن الجانب الليبرالي نجد تركيزاً على الانتظام الذاتي المنسجم مع الحريات الفردية. ومن الجانب الاشتراكي نجد النزعة الجماعية المساواتية collectivisme égalitaire. إنّ السؤال المحرّك للإيديولوجيات، من هذه الزاوية، يتلخص كالتالي: كيف يمكن صنع الواحد الجماعي l'un collectif الذي كان الدين يصنعه ولكن بطرق أخرى غير دينية؟

بقدر ما سيتسع هذا النزوع ذو الطابع الديني الضمني نحو الوحدة الجماعية خلال القرن التاسع عشر، بقدر ما سيتجلى مجتمع التاريخ، شيئاً فشيئاً في الواقع العملي، كمجتمع يعمل على الانفصال، على التفكيك والانقسام. إنّه يفصل بين المجتمع المدني والدولة، يذرّر الأفراد، يشتّت العقول، ويقسّم العمل، ويقيم التعارض بين المصالح، ويجعل الطبقات متناحرة. من هنا هاجس "التفكك الاجتماعي" الذي شَغَل، في القرن التاسع

عشر، عدداً كبيراً من الكتّاب من كلّ المشارب إزاء مظاهر "الفوضى الفكرية" للحرب الاجتماعية أو للتفتيت الفرداني. كثيرون رأوا في ذلك، في آخر المطاف، إحدى أقوى الحجج على الضرورة الاجتماعية للدين غير القابلة للتجاوز كعامل اندماج جماعي بواسطة الروحاني، تلك هي أطروحة دوركهايم Durkheim. ومن هنا التشخيص السائد (الذي يقول) إنّ المجتمعات توجد في حالة انتقالية، في حالة أزمة تتطلب حلاً، "طور حاسم" بين لحظتين للوحدة العضوية كما قال أوغست كونت Auguste Comte أحد أولئك الذين شدّدوا على الخاصية المرَضية، غير المستقرّة، المتميّزة بالانفصام والتشتت والتناقض، والتي تتطلب التجاوز. تشكل الانقسامات الحالية فضيحة أمام حقيقة كون الوحدة هي الشرط العادي والضروري لوجود ولسير المجتمعات. لن يكون لنظرية مسؤولة في التاريخ من موضوعٍ إلا الطريقة التي تُمكّن من الخروج من هذه الوضعية وتجاوزها. إنّ اختلاف المستقبل محدّد تماماً: لن يكون المستقبل غير زمان التصالح. وأولئك الذين يصرّون على إظهار اتساع نطاق الصراعات غير القابلة للتهدئة التي تشقّ مجتمعاتهم، إنما يفعلون ذلك من أجل أن يُظهروا، عبر التناقض، الوعد الذي يحمله المستقبل بحسم التناقضات. كذلك كانت على نحو نموذجي حال ماركس. إنّ مشهد الاضطرابات والتمزقات الراهن من شأنه أن يرسّخ الإيمان والأمل في الوحدة المستقبلية.

ومع ذلك فقد نتج عن انتشار مجتمع التغيّر وإلى جانب نتائجه المميّزة (المفرّقة) والتفكيكية تعميق الإيديولوجيا. لقد ساعدها على أن تُثبت نفسها أكثر في طابعها المحايث والمنفصل عن الخطاب المتعالي للدين. يمثل عام 1848، من وجهة النظر هذه، قطيعة أساسية في الثقافة الأوروبية.

لقد صدّق توسيع جهاز الصيرورة[5] على فكرة أنّ المجتمع يتكوّن من تلقاء نفسه وفي كلّ أجزائه، لا شيء في عالمنا يخرج عن نطاق التاريخ، عن تاريخ مصنوع ممّا وضعه صانعوه فيه. يَفقِد تعقل الصيرورة الطابع اللاهوتي في الوقت الذي يصبح فيه كلياً[6]. وهو يوجّه إلى أفق فعلٍ بواسطته يكتمل ذلك المجتمع، الذي تكوّن في الزمان، ولكن بصورة فوضوية ومشوّشَة، وسار على غير هدى، بأن يتحكّمَ في نفسه بشكل واع. يتعلق الأمر بفعل قطيعة ثورية يحدد في الوقت نفسه "نهاية التاريخ" ومجيء "الوحدة الجماعية" في شكل أرقى، شكل المجتمع الذي يعرف ويتملك نفسه كمجتمع.

هكذا، في لحظة من مساره، في تلك الفترة ذاتها 1880 - 1914 والتي رأينا أهميتها بالنسبة لتاريخ الاعتقاد الديني، التقى تجذّر الإيديولوجيا العلماني (l'approfondissement séculier de l'idéologie)

[5]- «L'élargissement du dispositif du devenir».
[6]- «L'intelligence du devenir se déthéologise en même temps qu'elle se totalise».

بالإرث الديني للواحد (l'héritage religieux de l'Un) ليعطي تلك الكيفية modalité الغريبة جداً للاعتقاد السياسي والتي تُسَمّى بحق "ديناً علمانياً". هو علماني ما دام لا يعتقد إلا في أفعال الناس وفي قدرة مجتمعهم على تكوين ذاته. غير أنّه ديني من حيث الطبيعة والشكل المنسوبان إلى قدرته على التحكم في نفسه في المستقبل. وهو ضدّ الدين بصورة واضحة، ما دام الأمر يتعلق بتحقيق الاستقلالية، ولكن باتّباع طرق ووسائل الدين ضمنياً باعتبار أنّ إرث التبعيّة هو الذي يوجّه التجربة في العمق. ترتبط مناهضة الدين الملازمة للاقتناع التحرّري بالتدين اللاشعوري religiosité inconsciente المتصل بصورة الجماعي التي يظهر فيها. لقد أصبحت الصورة المنوّمة لارتباط المجتمع بذاته والنابعة من عصر الآلهة مخيفة في عصر الإنسان، وذلك بسبب الوسائل الجديدة التي يتطلّبها تحقّقها. ومعروف ما حدث بخصوص هذا التزاوج العجائبي.

لا يتعلق الأمر الآن بأن تُعتبرَ الأديان العلمانية حقيقة الإيديولوجيا بصفة عامة. إنّها تتطابق مع مرحلة جزئية من تطورها، وتمثّل حالة خاصة منها. ولكنّ مثال الديانات العلمانية له فضلُ تسليط الضوء على بُعدٍ مظلمٍ من تاريخ الإيديولوجيات ككل. يسمح التوتّر الخفيّ، الذي يمزق الإيديولوجيات، برؤية النفوذ الذي استمرّ الديني يمارسه على الخطاب الاجتماعي الذي انفصل عنه. لم يأخذ هذا الارتباط الصادر عن الماضي والمتّجِد بالمستقبل الطابع القويّ للإيمان بالخلاص الأرضي، ولم يأمر به في كلّ مكان.

ولكنّ التاريخ لا يتوقف أبداً. لم تكن الديانات العلمانية إلا لحظة في مسار الإيديولوجيات. لقد رأيناها، خلال الثلاثين سنة الأخيرة، تذوي وتختفي كما لو كان ذلك بفعل السّحْر. وذلك بالتوازي مع التحولات التي أدّت إلى إدخال الاعتقاد الديني في عالم الاستقلالية الديمقراطية. يجب ألّا نستنتج من ذلك، بطريقة متسرعة، "نهاية الإيديولوجيا" أو "موت الإيديولوجيات"، فهي في حالة جيّدة أكثر من أيّ وقت مضى، وليست في طريقها إلى الزوال. لقد عرفت فقط تحوّلاً كبيراً لا في تعبيراتها الجذرية، حصراً، بل أيضاً في تعبيراتها المعتدلة. لا غرابة في هذا الانثناء، ولا يجب البحث عن مصدره خارج تعميق جديد للوعي بالتاريخ وبعُدّة التغيير dispositif du changement والإنتاج الذاتي لمجتمعاتنا. لقد جعل عمل التاريخ دين التاريخ الضمني في لحظة معينة ممكناً، وهو الذي حطّمه. لقد جعل صورة نهاية التاريخ غير قابلة للتفكير، وبصورة متزامنة أطاح بمقام الواحد الجماعي. لقد نزع الطابع اللاهوتي عن عنصر الصيرورة ومحا أثر التبعية، وبذلك فإنّه لم يُفقِد فقط الأفق الثوري معناه، بل إنه شوّش شروط تعريف وتطبيق خطاب المجتمع حول ذاته.

هكذا نجد أنفسنا في لحظة فارقة من تاريخ المعتقد الديني والمعتقد السياسي. يتّجه المعتقد الديني إلى أن لا يكون سياسياً، فهو يتخلص من مضامينه القديمة المتعلقة بصورة المجموعة الإنسانية. وهذا الانفصال عن

جذعه الأصلي يفتح له مستقبلاً آخر. ومن جهته يتّجه المعتقد السياسي إلى ألا يكون دينياً، فهو يتحرّر من الإكراه الذي ما زال يمارسه النموذج القداسي le modèle sacral سرّاً على كلّ التمثلات الممكنة للمجتمع. وهذا التحرّر من الإطار الأصلي، الذي تمّ فيه التوافق في عالمنا، يدخلنا في عصر جديد للسياسة، وبصورة عامّة في عصر جديد للفعل التاريخي.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2015

جميع الحقوق محفوظة © 2015